

# الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٢٤ ربيع ثاني سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٥ م العدد ٣٢٨٦

## القرارات

صفحة

٨٨	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٨٩	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ قانون الرسوم الاساسية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك
٩١	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٩٢	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
٩٣	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٩٤	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
٩٦	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الرسوم الاساسية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك
٩٧	قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية
٩٨	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٩٩	قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر
١٠١	نظام معدل لنظام البعثات العلمية
١٠٣	اتفاقية تعاون في ميدان الاعلام بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية
١٠٥	التعليمات الخاصة باجور العاملين في امتحان الغبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥
١٠٧	صحح خطأ

شعبة للطابع المكتبية

## الجمعية العامة

- اعلن بيان الشركة العمادية العامة شركة عدنان الصباح وفايز حدان وشركاهم والمسجلة تحت رقم (١٣١٦) تاريخ ١٩٨٤/٢/٤ قد اجرت التغيرات التالية :-
- ١ - انضم الى الشركة كل من ابراهيم بدر عبدالحادي ابوسليم اردني براسمال وقدره سبعمائة وخسون دينار وتوفيق حسن محمد سعيد الحاج اردني براسمال وقدره خمسمائة دينار.
- ٢ - التغير الحاصل في حصص الشركاء.

اسم الشريك	الحصة بعد التغير / دينار
محمد خير عبدالله زيد الكيلاني	١١٢٥ دينار
فايز فهد حدان عبد الرحيم	» ١١٢٥
عدنان اسعد الصباح	» ٥٠٠

- ٣ - التغير الحاصل بالمقرضين بالتوقيع عن الشركة وتولي شؤونها أ - المدير المسؤول فايز فهد حدان ب - المدير العام والمفوض بالتوقيع بالامور البنكية والمالية اي اثنين من الشركاء جعفر محمد المغربي وفايز فهد حدان ومحمد خير الكيلاني مجتمعين.

٤ - تبقى باقي بنود عقد الشركة كما كانت عليه سابقاً.  
تاريخ التغيرات ١٩٨٤/١١/١٥.

- اعلن بيان الشركة العمادية المحدودة شركة حسن الشنطي وشركاه للالتصوم قد سجلت لدي تحت الرقم (٢١٤١) تاريخ ١٩٨٤/١١/١٥ حسب التفاصيل التالية :-

١ - اسم الشركة : شركة حسن الشنطي وشركاه للالتصوم.			
٢ - أسماء الشركاء وصفاتهم وجنسياتهم وعناوينهم			
اسم الشريك	صفة الشريك	الجنسية	العنوان
حسن محمد طه	شريك عام	اردني	عمان
عبد الناصر سامي محمد الشنطي	محدود المسؤولية	»	»

- ٣ - غايات الشركة
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة
- ٦ - مدة الشركة
- ٧ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل

١٩٨٤/١١/١٥.

- اعلن بيان الشركة العمادية العامة شركة حلمي اسعد وشركاه للمطاعم والسياحة والمسجلة تحت رقم (٦٨٥٥) تاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤ قد فسخ باتفاق الشركاء بتاريخ ١٩٨٤/١١/١.

- اعلن بيان الهيئة العامة غير العمادية لشركة المقاولات والاستثمارات العالمية المساهمة العامة المحدودة والمسجلة تحت رقم (١١٢) قد قررت باجتماعها التمهيد بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٩ استناداً لقرار لجنة الامن الاقتصادي بقرارها رقم ٨٤/٨ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣ تخفيض رأسمال الشركة الى مليوني دينار وتم زيادته الى خمسة ملايين.

هكذا من الأعمال

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية وجامعة اليرموك المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٦٠ الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٩ إلى مجلس الأمة لندخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٠ المشار اليه .

رئيس الوزراء

أحمد عبيدات

## نحن الحسين بن عبد الله ملك الأردن

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الذي وثابه بالصداره واشفاهته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٥

## قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية وجامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الرسوم الإضافية للجامعة الأردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٨٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - بالإضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعات في المملكة بموجب أي قانون أو نظام آخر معمول به . يستوفى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفقاً للاحكام الواردة في هذا القانون . وبعد ايرادها لصالح الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ويوزع بينهما حسب ما يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٣ - ١ - يستوفى ١٪ سنوياً من الأرباح الصافية للتوزيع على المساهمين في الشركات المساهمة العامة أو المساهمة الخسوسية العامة في المملكة، ويدفع هذا الرسم خلال ٣٠ يوماً من تاريخ موافقة الهيئة العامة على الميزانية السنوية للشركة .

ب - يخضع جميع المكلفين بموجب القوانين الخاصة برسوم رخص المهن ورسوم خدشات المكاتب المهنية المعمول بها باستثناء الشركات المساهمة العامة والخصوصية لرسم اضافي مقطوع يساوي نصف الرسم المتوجب دفعه بموجب تلك القوانين ، وتستوفى هذه الرسوم من قبل الجهات المختصة بالصدار وتجديد الرخص التي تقع ضمن اختصاصاتها ولا تصرف الرخص ولا تجدد الا بعد استيفاء هذا الرسم .

ج - يستوفى ١٪ من الإيرادات الاجمالية للغرف التجارية والصناعية والتغليات في نهاية كل سنة مالية ويدفع الرسم الإضافي في هذه الحالة خلال الربع الاول من السنة المالية التالية للسنة التي تعود اليها تلك الإيرادات .

المادة ٤ - يستوفى عن كل معاملة امراض أو بيع أو هبة أو تأمين دين تتم امام دوائر تسجيل الاراضي أو أية دائرة أخرى رسم بنسبة نصف بالمئة من قيمتها على أن لا يزيد رسم تأمين الدين عن ١٥٠ ديناراً .

المادة ٥ - يستوفى عن كل معاملة رخصة بناء تعطى من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة العاصمة والبلديات والمجالس القروية في المملكة رسم اضافي على النحو التالي :

أ - (٤٠) فلساً عن كل متر مربع من مساحة البناء في المنة الاولى .

ب - (٨٠) فلساً عن كل متر مربع من مساحة البناء في المنة الثانية .

ج - (٢٠٠) فلساً عن كل متر مربع من مساحة البناء في المنة الثالثة وما فوق .

هكذا من الأصول

المادة ٦ - يستوفى رسم قدره نصف باللة عن كل عقدايجار يسجل لدى امانة العاصمة او البلديات او اي دائرة بخصصة على ان لا يقل الرسم عن دينار واحد .

المادة ٧ - تستوفي الدوائر الرسمية و امانة العاصمة والبلديات رسما عن قيمة كل عطاء او مزايمة او مناقصة تحليلها احالة قطعية او عن قيمة اي توريد وشراء تقوم به وتزيد القيمة عن الف دينار بنسبة واحد بالالف من القيمة من البائع او المتعهد حسب مقتضى الحال .

المادة ٨ - ١ - يستوفى رسم قدره نصف دينار عن كل وثيقة تنظم او تصدق من قبل الكاتب العدل .  
ب - يستوفى رسم مقطوع قدره ( ٣٠٠ ) فلس عن كل وكالة غير منطبة ومصدقة من الكاتب العدل ويبرز للمحاكم او اية دائرة اخرى .

المادة ٩ - ١ - يستوفى رسم قدره دينار واحد سنويا عن كل رقم هاتف .  
ب - يستوفى رسم قدره خمسة دناتير عند تأسيس كل رقم هاتف في العاصمة « عمان » .  
ج - يستوفى رسم قدره خمسة دناتير سنويا عن كل رقم توكس .  
د - يستوفى رسم قدره عشرون دينار عند تأسيس كل رقم توكس .

المادة ١٠ - تحصل الرسوم الانشائية المتضمنة عليها في هذا القانون مع الرسم الاصلى المقرر على المكلف الذي تتقاضاه الجهات المختصة بموجب التوانين الخاصة ولا تنجز اي معاملة الا بعد دفع هذه الرسوم .

المادة ١١ - تحصل جميع الرسوم المستحقة بتقضى احكام هذا القانون والتي استحدثت بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ ولم تدفع من المظللين عن الدفع بموجب قانون تحصيل الاموال الايرية المعمول به .

المادة ١٢ - لجلس الوزراء وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - لوزير المالية وضع التعليمات اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - يلغى قانون الرسوم الانشائية للجانب الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ وان يشرع بتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصهم مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١٢/٢٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان هزاز	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد الكفاني	وزير الثقافة والسياحة والاكر طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السلاكت	وزير الاتصالات د. محمد عسوب الزين
وزير الارثاف والشؤون والمتاحف الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الهندس حيدالله القناصلي	وزيرة الاسكان ليلى شرف	وزير المالية د. حقا عوده
وزير الصحة د. كمال المجولوني	وزير شؤون الارض المحطة شوكات محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجبار	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الفصلاونه	وزير التخطيط د. عبدالله الترسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاعمال العامة الهندس رائف نجم

### اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بعلن انه «ملا» المادة ٩١ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٥ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاميان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموادنة عليه لحل محل القانون المؤقت رقم ٢١ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
احمد عبيدات

هكذا من المأهول

## نخبة من القضاة

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الاتي وثامر باصداره واخافته الى توائمين الدولة :-

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسي هذا القانون ( قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ٤ من المادة ٩ من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

١ - بالغاء نص البند ( ا ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - ا - اذا اعلنت اي طريق او اي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية او الترابية للبلديات او خارج حدود المخططات البلدية المستغنة نهائيا للمجالس القروية لعدم الحاجة اليها جار مجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطرق او اي جزء منها وتعتبر عندئذ رقعة الارض لملك الطريق او اجزاها ملكا للحكومة .

ب - بالغاء نص البند ( ب ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - ب - اذا اعلنت اي طريق مستخرج مرسوم على الشريط او اي مجرى ماء او اهل اي جزء منها وكان الطريق او المجرى واقعا ضمن حدود اي بلدية او منطقة تنظيمها او ضمن حدود المخططات البلدية المستغنة بمرور نهائية لاي مجلس قروي للمجلس البلدي او المجلس القروي الذي يقع ذلك الطريق او المجرى ضمن حدوده تلك ان يقرر الغاء نهائيا او جزئيا ويصبح ما بقي منه على ذلك الوجه ملكا للبلدية او المجلس القروي حسب مقتضى الحال وتصح التسوية المتعلقة به لدى دائرة الاراضي والمساحة وفقا لذلك القرار .

١٩٨٤/١٢/٢٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العمل احمد عبدالكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان شرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير السياحة والآثار طاهر حكيت	وزير التربية والتعليم حكيت السكاكيت	وزير المواصلات د. محمد عضويبا الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلك داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله القنبلسي	وزيرة الاسلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير المحلة د. كامل المجولوني	وزير شؤون الارض المحطة شوكت مصمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشي
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله السور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه « بلا بالمدد ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٥ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة عليه لاجل محل القانون المؤقت رقم ٢٤ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
احمد عبيدات

هكذا من المجلد

## نص المرسوم رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الاتي ونشر باصداره واسلفته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون 'الاصلي' لقانون واحد وسعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٣ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

١ - باعتبار ما ورد في الفقرة ٢ منها بندا ١ ، واضافة البند (ب) التالي اليها :

ب - يتم تبليغ الاوراق القضائية للقرءاء حسب احكام قانون اصول المحاكمات الحقوية المعمول به الا انه يحق لمحكمة التسوية تبليغ المعارض عليهم في قضايا الاعتراض على جداول حقوق المياه اذا كانوا اكثر من شخص واحد بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين وباعلان يتم تبليغه في مكان بارز من المدينة او القرية على ان يتم النشر والاعلان قبل خمسة عشر يوما على الاقل من الموعد المحدد للجلسة ويعتبر التبليغ على هذا الوجه تبليغا قانونيا وتسري هذه الاحكام على دعاوى الاعتراض المقبلة قبل نفاذ هذا القانون .

٢ - بالغاء نص كل من الفقرتين ٣ و ٤ منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٣ - تكون الاحكام الصادرة من محكمة التسوية قطعية اذا كانت قيمة المدعى به المدونة في جدول الحقوق لا تزيد على (٢٠٠) مائتي دينار ، وفي الحالات التي لا تكون فيها للمدعى به قيمة مدونة في جدول الحقوق تعدد محكمة قيمة له .

٤ - يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة التسوية الى محكمة الاستئناف اذا كانت قيمة المحكوم به تزيد على (٢٠٠) مائتي دينار وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم اذا كان واجاهيا ومن تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا . ويكون حكم محكمة الاستئناف قابلا للتبني اذا كانت قيمة المحكوم به تزيد على (١٠٠٠) الف دينار وذلك خلال

هكذا من المجلد

ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم اذا كان واجاهيا ومن تاريخ تبليغه اذا كان غيابيا .  
وفي جميع الحالات المار ذكرها لا يجوز للمعارض ان يسقط دعواه مؤقتا واذا امر على الاستئناف فتردد دعواه نهائيا .

١٩٨٤/١٢/٢٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد الغناتي	وزير التتانة والسياحة والانار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاعيان والشؤون والمندوبات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله القابسي	وزيرة الاعلام ليلى شرفه	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكات محمود	وزير العمل والثنية الاجتماعية د. تيسير مبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشي
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاستغلال العالية المهندس رالف نجم

## نخس الحبيب لهندل سكر الملكة لندة في الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لغرسوم الرسوم الانشائية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٨٥ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل عنوان القانون الاسلي واسمه الوارد في المادة ١ منه بـ ( جامعة عيلة ) وجامعة مؤه ١ بعد عبارة ( وجامعة اليرموك ) الواردة فيه .

المادة ٣ - تعدل المادة ٢ من القانون الاسلي بالفاء عبارة ( ويوزع بينها حسبما يقرره مجلس الوزراء ) الواردة في اخرها ويستعاض عنها بما يلي ( وجامعة مؤه ١ ويوزع بينها حسبما يقرره مجلس الوزراء ) .

١٩٨٤/١٢/٢٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم د. محمد عسوب الزين	وزير المواصلات المالية د. حنا عوده
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله التالبي	وزيرة الاعمال ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كمال المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمّد بشير
وزير الشباب د. هاني الفصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التيسير	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير النقل فرهي مبيد
			المهندس رالف نجم

## نخس الحبيب لهندل سكر الملكة لندة في الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٥ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل المادة ٩٥ من القانون الاسلي باضافة الفقرتين (ز) و (ح) التاليين الى اخرها :-

ز - عملي الوكيل اول الذي تنتهي خدمته التقاعد بكافة تعامل راتب شهرين مع العلاوات ومعا لآخر راتب تقاعد وتعملي هذه المكافأة الوكيل اول الذي يتولى أثناء وجوده في الخدمة ويدفع هذه المكافأة مرة واحدة بهاتمدت حالات استخدايه او احالته على التقاعد .

ح - يستحق الوكيل اول الذي يحال على التقاعد مبلغا يعادل مجموع راتبه وعلاواته عن مدة اجازات سنتين كليلتين بالاضافة الى حقوقه التقاعدية التي يستحقها ، ولما الوكيل اول الذي تنتهي خدمته لاي سبب اخر غير التقاعد ، فيستحق مبلغا يعادل مجموع راتبه وعلاواته عن مدة الاجازات التي كان يحق له الاستفاضة منها لو بقي في الخدمة ، ويؤدي له هذا المبلغ دفعة واحدة عند انكساره من العمل ، واذا اعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة فيقتطع من راتبه وعلاواته المبلغ الذي يتقبل المدة المتبقية من الاجازة .

١٩٨٤/١٢/٢٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم د. محمد عسوب الزين	وزير المواصلات المالية د. حنا عوده
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله التالبي	وزيرة الاعمال ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كمال المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمّد بشير
وزير الشباب د. هاني الفصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التيسير	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير النقل فرهي مبيد
			المهندس رالف نجم

هكذا من الأشهر

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٢٢ الصادر بتاريخ ١٦/٩/١٩٨١ الى مجلس الامة ليدخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٣ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
احمد عبيدات

## نحس وليق للفقير ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٥

## قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد وسعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - معدل المادة ٣ من القانون الاصلي بحذف الفقرة (ب) منها ويعاد ترقيم الفقرة (ج) منها لتصبح الفقرة (ب) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ١ - لا يجوز حمل الاسلحة النارية في مراكز الحافظات والاولوية ومديريات القضاء والنواحي والمخافر ومراكز البلديات والمجالس القروية الا للشخص المسبوح لهم بحمل السلاح قانونا وهم :-
  - ١ . ضباط وفراد القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني على ان يقتصر الحمل على الاسلحة المسلحة اليهم رسميا .
  - ٢ . حاشية جلالة الملك الخاصة .
  - ٣ . الوزراء العلليون والسابقون واعضاء مجلس الامة والحكام الاداريون .
  - ٤ . خفر ابراس وخراس القصباء والفرى على ان يكون في حيازتهم وتلقى فيها نوع السلاح ورقمه وكيفية القتاد المرحله مصدقة من بدراء الشرطة .
  - ٥ . اي مستخدم في الحكومة سلبت اليه اسلحة بمقتضى وظيفته .
  - ٦ . اي شخص يحمل ترخيصا قانونيا .
- ب - يحظر حمل الاسلحة النارية المرخصة للشخص المصوم عليهم في البند (٦) من الفقرة (١) من هذه المادة اثناء الاحتفالات الرسمية والاحتفالات العامة والمؤتمرات والاجتماعات ومواكب الاعراس والجنائز او اي اجتماع اخر يزيد عدد المصوم فيه على عشرة اشخاص .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ١ - تقسم رخص الاسلحة التي تصدر بمقتضى هذا القانون الى الانواع الاربعة التالية :-
  - ١ . رخصة حمل سلاح وتنتسح للشخص الطبيعي .
  - ٢ . رخصة اقتناء سلاح وتنتسح للشخص الطبيعي .
  - ٣ . رخصة ائجار بالاسلحة وتنتسح للشخص الطبيعي والمنوي .
  - ٤ . رخصة صنع اسلحة وتنتسح للشخص الطبيعي والمنوي .

هكذا من الشاهل

وتعتبر هذه الرخص شخصية ولا تستعمل الا من قبل الشخص الذي صدرت باسمه وتنتهي حكما بوفاء الشخص الطبيعي الذي صدرت باسمه او بانتهاء الشخصية الاعتبارية للشخص المعنوي وعلى الورثة او وصيهم تعديل اوضاعهم وفق احكام هذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة ايسر الاشخاص المعنويون فيسبق بحكم القواعد العامة المتعلقة بالمؤسسات والشركات .

ب - لا تعطى رخصة حمل او اقتناء سلاح ان حكم عليه بجنابة او لمن لم يكمل الحادية والعشرين من العمر .

١٩٨٤/١٢/٢٢

## الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عسرا	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلك داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله التالبي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عودة
وزير الصحة د. كابل المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكيت محيود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونة	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الملائمة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

هكذا من المأمول

## في الحسين بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

يهتض المأمون ٢٣١ و ١٢٠١ من الدستور  
وتناه على ما تردد مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/١/٨  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤ لسنة ١٩٨٥

## نظام معدل لنظام البعثات العلمية

المادة ١ - يُلغى هذا النظام ، نظام معدل لنظام البعثات لسنة ١٩٨٥ ) ويقرا مع النظام رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر به نفاذ ، بالنظام الاساسي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ تفرده في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - معدل المادة ٢٨ من النظام الاساسي باضافة الفقرة (و) التالية اليها :-

و - اذا كان المبعوث موظفا او فاعداً السيد احدى الجبلات الاردنية للحصول على درجة الدبلوم او الماجستير ، ولا تتعارض دراسته بمعوقاته الرسمي على وظيفته فيكون التراخيص بالخدمة بعد انهاء مهنته لمدة تعادل مدة الدراسة المقررة للحصول على تلك الدرجة ، وتدفع للمبعوث في هذه الحالة رواتبه وعلاواته ونفقات دراسته من الرسوم الجبلية والاثبات الكتب والبذل الذي تحدده اللجنة انتقلاته بما لا يزيد على خمسين ديناراً في الشهر وذلك في ضوء المسافة بين مركز عمله الرسمي عن الجبلية .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة ٣٣ من النظام الاساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - تحقيقاً للغايات المصودة من الفقرة (١) من هذه المادة يشترط ان تكون البعثة لمدة سنتين شمسيين ، فاذا زادت مدة البعثة على ذلك لأي سبب من الاسباب فلا يدفع للمبعوث أي جزء من راتبه او علاواته عن المدة الزائدة سواء جددت البعثة او مددت او لم تجدد او لم تجدد على ان يستثنى من هذا الحكم المبعوث الذي يودع للحصول على احدى شهادات التخصص العليا في الطب او شهادة الدكتوراه ، فلجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص ان يمدد البعثة في هذه الحالات لمدة المقررة للحصول على تلك الشهادة وان يحدد النسبة التي يحق للمبعوث ان يتلفسها من راتبه وعلاواته ، على ان يلتزم بالخدمة اربعة ايام في الشهر التي مددت اليها بعثته .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة ٣٦ من النظام الاساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د - اذا كانت نتائج المبعوث السنوية على تقصيره او رسوبه ، او اخفق في الحصول على الحد الأدنى من الساعات المعتمدة والمعدل التراكمي في الدراسة التي تجري على اساس هذه الساعات في ضوء التعليمات الصادرة من لجنة البعثات المختصة بشأن تلك الدراسة ، وكان ذلك التصور او الرسوب او الاخفاق غير مفر تقبله اللجنة ، على انه يجوز اعادة البعثة للمبعوث في أي من تلك الحالات اذا ثبت ان قصوره او رسوبه او اخفائه كان لتخطئه عن الالتزامات لاسباب صحية بناء على تقرير طبي معتمد من رئيس المؤسسة التي يدرس او يتدرب فيها المبعوث ، ومن رئيس البعثة الدبلوماسية للملكة الاردنية الهاشمية ان وجدت في الدولة التي تقع فيها تلك المؤسسة على ان يقدم المبعوث التقرير خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء بعثته لتطبيق احكام هذه الفقرة عليه ، وبما اذا كان قد تقدم للاحتفالات فلا ينظر في ادعائه بالمرض وبأي مفر اخر لقصوره او رسوبه او اخفائه .



المادة ٥ - طنى الفقرة (ج) من المادة ٣٨ من النظام الاساسي .

المادة ٦ - تعدل المادة ٣٩ من النظام الاساسي باضافة الفقرة (و) التالية اليها :-

و - للجنة البعثات المختصة تاجيل دراسة البحوث لاسباب فاهمة مقبها ولدة لا تزيد على سنة دراسية واحدة أو فصلين دراسيين متتاليين وذلك بموافقة الجامعة التي يدرس فيها أو المعهد الذي اودع اليه ، ولا تصرف له في هذه الحالة اي مخصصات مالية يقتضى هذا النظام طيلة مدة التأجيل .

المادة ٧ - تعدل المادة ٤٢ من النظام الاساسي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :-

ج - للجنة البعثات المختصة نقل الالتزامات المترتبة على اي بعوث بمقتضى هذا النظام بما في ذلك الالتزام بالخدمة من الدائرة التي اوفدته الى اي دائرة أو مؤسسة رسمية عالية اخرى او الى اي سلطة محلية او الى اي من الشركات المساهمة العامة التي تساهم حكومة المملكة باكثر من ٥٠ ٪ من رأسمالها .

١٩٨٥/١/٩

### الحسن بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكيت	وزير التربية والتعليم حكيت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة المهندس حمد الله التالبي	وزيرة الاعلام ليلى شرفا	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كابل المجولني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكيت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التشغيل العامة المهندس رائف نجم

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٥٩ تاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ التضمن الموافقة على اتفاقية التعاون في ميدان الاعلام بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية التي تم التوقيع عليها في تونس بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٩ بشكلها التالي :

### اتفاقية تعاون في ميدان الاعلام

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، وحكومة الجمهورية التونسية رغبة منها في تعزيز اواصر الاخوة العربية التي تربط بين بلديهما ، وتدعيم تعاونهما في المجالات الاعلامية من منطلق ايمانها باهمية دور الاعلام في تنمية التواصل بين الشعوب ، وتحقيقا لاهدافها بولائها العليا ، وانطلاقا من ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات وزراء الاعلام العرب ، وتطبيقا لنصوص الاتفاق الثقافي المبرم بين البلدين الموقع بتاريخ ٧ حزيران ١٩٨١ ومراعاة للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين فقد اتفقت وزارتتا الاعلام في كل منهما على توثيق التعاون بينهما عن طريق المؤسسات الاعلامية المختصة كالاذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء والصحافة وغيرها من الوسائل الاعلامية المختصة على ما يلي :

### في مجال الاعلام والصحافة والمطبوعات والنشر

#### المادة الاولى :

يعمل الطرفان على توثيق التعاون بينهما بالوسائل التالية :

١. السماح بدخول الصحف والمجلات التي تصدر في كل من البلدين وتسهيل توزيعها وتداولها عن طريق تشجيع الاتصال المباشر بين المؤسسات المعنية بالتوزيع في كلا البلدين .
٢. تبادل النشرات والمطبوعات الاعلامية المختلفة والصور والبيانات الاعلامية التي تصدر في كل من البلدين .
٣. تبادل الخبرات والزيارات بين العاملين في الاجهزة الاعلامية المختصة لغرض الاطلاع على ما حققه الطرف الاخر من منجزات في هذا المجال .
٤. تقديم المساعدة والتسهيلات لاعضاء البعثات الاعلامية المختصة من اذاعية وتلفزيونية وصحفية .

#### المادة الثانية :

يعمل الطرفان على الاشتراك في المؤتمرات والندوات والملتقيات الخاصة بالاعلام التي تعقد في كلا البلدين .

### في مجال وكالات الأنباء

#### المادة الثالثة :

يعمل الطرفان على توثيق التعاون بينهما بتيسير المبادلات المباشرة للانباء والمعلومات عن طريق وكالة الانباء الاردنية ووكالة تونس افريقيا للانباء ، والعمل على ابرام عقد للتعاون بين الوكالتين لتحقيق هذا الغرض

### في مجال الاذاعة والتلفزيون

#### المادة الرابعة :

يعمل الطرفان على توثيق التعاون بينهما من اجل ابراء برامجها الاذاعية والتلفزيونية بالوسائل التالية :

١. تبادل البرامج التسجيلية المرئية والمواد الاخبارية والموسيقية والفنية والاعلام الوثائقية والسينمائية والندوات والمحاضرات المختصة والمواد الاعلامية الخاصة التي تعكس تطور الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية في كلا البلدين وخاصة في المناسبات الوطنية والاعياد القومية .

هكذا من الأعمال

٢. تبادل الخبرات والمخرجين والمعدنين والمخبرين ومباحين لكل من البلدين من خبرات ومعلومات فنية سواء اكان ذلك عن طريق التدريب أو الاستخدام أو اعارة مستخدمي كل طرف للآخر بطلب منه .
٣. المساهمة في انتاج برامج مشتركة في الحقلين الاداعي والتفريزي مع التركيز على الموضوعات المتعلقة بنشر التراث الحضاري العربي والاسلامي وترسيخ المبادئ والقيم الاساسية للامة العربية .

#### المادة الخامسة :

تنفيذا لاحكام هذا الاتفاق تؤلف لجنة مشتركة من الطرفين يسمي كل منها مندوبيه فيها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاق ، وتنتج اللجنة كل ما كان ذلك ضروريا وتكون مهمتها :

١. متابعة نتائج تطبيق احكام هذا الاتفاق .
٢. اقتراح اوجه جديدة للتعاون .
٣. رفع التوصيات الى الوزيرين في المسائل التي تتطلب اصدار قرارات تنفيذية .
٤. البحث على ابرام عقود اتفاق جانبية بين مؤسسات الطرفين المسؤولة بالاتفاق علما ان ذلك مفعلا .

#### المادة السادسة :

يسمح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه . ويبقى ساري المفعول ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين خطبا الطرف الاخر برفعه في انقائه .

وقع هذا الاتفاق في تونس بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٨١ من نسختين باللغة العربية . يحفظ كل طرف بواحدة منهما ، ولكل من النسخين الاصله ذاتها .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
ليلي شرف  
وزيرة الاعلام

عن حكومة الجمهورية التونسية  
عبد الرزاق الكاكي  
وزير الاعلام

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤ - بالاستناد الى المادة ٥ من نظام القبول في المرحلة الثانوية رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ - الموافقة على التعليمات الخاصة باجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥ بنسختها التالي :-

#### التعليمات الخاصة باجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥

صادرة بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام القبول في المرحلة الثانوية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( التعليمات الخاصة باجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥ ) وسعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
اللجنة :	لجنة الامتحانات العامة في الوزارة
المديرية :	مديرية التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء
الامتحان :	امتحان القبول في المرحلة الثانوية

المادة ٣ - تدفع اجور العاملين في الامتحان كما يلي :

فلس	دينار
١. المشرف على الامتحان	عن كل سنة ٣٦٠ ...
٢. كاتب الامتحان	عن كل سنة ١٢٠ ...
٣. المحلل أو المبرمج أو المشغل	عن كل ساعة ٠١ ...
أو المشرف على ادخال المعلومات	عمل اضافية
٤. المتعب في الحاسب الالكتروني	عن كل مستند ٠١٥ ...
ملف اساسي يتجزه	وعن كل مستند ٠٠٤ ...
ملاصات	عن كل سنة ٣٠٠ ...
٥. هيئة المحاسبة في وزارة التربية والتعليم بما في ذلك بتدوين وزارة المالية وديوان المحاسبة	عن كل سنة ١٠٠ ...
٦. موظفو قسم اللوازم	من كل سنة ١٢٠ ...
٧. السائقون في الوزارة	فلس / عن كل مشترك في السنة

١. مدير التربية والتعليم	٤٠
٢. المساعد	٣٠
٣. رئيس قسم الامتحانات	٥٠
٤. الكاتب بقسم الامتحانات	٤٠
٥. موظفو قسم المحاسبة	٤٠

٤٠	على أن لا يقل استحقاقه عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٢٠٠ دينار .
٣٠	على أن لا يقل استحقاقه عن ٣٥ دينار ولا يزيد على ١٨٠ دينار .
٥٠	على أن لا يقل استحقاقه عن ٤٥ دينار ولا يزيد على ٢٢٠ دينار .
٤٠	على أن لا يقل استحقاقه عن ٣٠ دينار ولا يزيد على ١٥٠ دينار .
٤٠	على أن لا يقل استحقاقه عن ٢٥ دينار ولا يزيد على ١٣٠ دينار .

هكذا من الأشهر

## فلس / عن كل مشترك في السنة

٦. موظفو الديوان ٢٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٤٠ دينار ولا يزيد على ٢١٠ دينار .
٧. موظفو قسم اللوام ٢٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٢٠ دينار ولا يزيد على ١٠٠ دينار .
٨. الطالبسون ٣٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٣٠ دينار ولا يزيد على ٢٦٠ دينار .
٩. التأسخون ١٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٢٠ دينار ولا يزيد على ٦٠ دينار .
١٠. موظفو القسم ١٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٢٥ دينار ولا يزيد على ٧٥ دينار .
١١. السائقون ٢٠ على أن لا يقل استحقاقهم جميعا عن ٦٠ دينار ولا يزيد على ٢٤٠ دينار .
١٢. مدير المدرسة الحكومية التي يوجد فيها صف ثالث اعدادي ١٠٠ على أن لا يقل استحقاقه عن ١٥ دينار ولا يزيد على ٦٠ دينار .
١٣. معلم واحد يساعد مدير المدرسة في اعمال الامتحان ٨٠ على أن لا يقل استحقاقه عن ١٠ دينار ولا يزيد على ٤٠ دينار .
- ج - وأسمو الاسئلة والمراقبون والمحجون

١. كل مشترك في وضع اسئلة ١٢ ... فلس دينار
٢. رئيس قاعة الامتحان ٠٠ ... ١
٣. المراقب ٠١ ٥٠٠
٤. رئيس لجنة التصحيح ٠١ ٢٠٠
٥. محقق أوراق مباحث الامتحان ٠١ ... ١٢٠
- د - بتفرقة

١. كتاب اضافي للاعداد للامتحان ٠٠ ٦٥٠
٢. طابع اضافي ٠٠ ٧٥٠
٣. طابع الاسئلة او الناسخ ٠١ ٥٠٠
٤. الاذن في قاعة الامتحان ٠٢ ٠٠٠
٥. الاذن المكلف باحدى مهام الامتحان في مركز الوزارة او مديرية التربية والتعليم او مركز التصحيح ٠٤ ٠٠٠

المادة ٤ - يدفع للموظفين المكلفين بالتصحيح في الامتحان الاجور التالية بالانضافة الى ما يستحقونه من الاجور التي نصت عليها المادة الثالثة من هذه التعليمات ولا يدفع لهم أية مبلغ بموجب نظام الانتقال والسر الممول به .

أ - للموظف الذي يكون مركز عمله داخل مركز التصحيح مبلغ دينارين يوميا .

ب - للموظف الذي يبعد مركز عمله عن مركز التصحيح مسافة لا تزيد على ( ٣٠ كم ) ثلاثة دناتير يوميا .

ج - للموظف الذي يبعد مركز عمله عن مركز التصحيح مسافة تزيد عن ( ٣٠ كم ) اربعة دناتير يوميا .

المادة ٥ - للوزير بتسليم من رئيس اللجنة الحق في احرمان اي شخص كليا او جزئيا من الاجور التي يستحقها بموجب هذه التعليمات اذا اخل بواجباته او خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحان . ١٩٨٤/١٢/٢٦

## تصحيح خطأ

لقد سقطت سهوا من البند (٧) من المادة العاشرة تعليمات اسس النجاح والاكمل والرسوب في المرحلتين الازلامية والثانوية ومراكز التدريب رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٨٤ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٢٦٠ الصادر بتاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٨٤ عبارة ولاكثر من مرة بعد عبارة ( مرة واحدة ) وقيل عبارة ( اذا لم يكن ... الخ )

وبناء على ذلك يكون النص الصحيح للبند (٧) من المادة العاشرة من التعليمات المشار اليها هو كما يلي :

٧. يسمح للمطالب الراسب في امتحان القبول للتعليم الثانوي باعادة الصف الثالث الاعدادي مرة واحدة . ولاكثر من مرة اذا لم يكن قد تجاوز السادسة عشر من عمره في مطلع العام الدراسي .



هكذا من الأشهر